

ACCESS

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية
نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا، العدد 7، الشتاء



لوبانجا: يزعم أنه قد جند أطفال كجنود
كنغو فشن

www.congovision.com

ما زال ينتظر البت فيه من
جانب الدائرة.

عدم منح صفة ضحية

حُرّم الأفراد الضحايا 1-6 ،
الذين منحو صفة ضحايا في
"وضع جمهورية الكونغو
الديموقراطية"، في 17 يناير
2006، حُرّموا من حق
المشاركة في قضية لوبانجا
لأن طلباتهم لا تحتوي على
صلة سببية بالاتهامات
الموجهة ضد لوبانجا. ولكن
القضاة ذكروا أن مقدمي
الطلبات يستطيعون التقدم
بطلبات مرة أخرى في طور
لاحق إذا كان ذلك مناسباً.²
ومن المحتمل أن يكون في ذلك
إشارة إلى إمكانية توسيع دائرة
الاتهامات ضد لوبانجا في
طور لاحق كي تشمل المزيد
من الجرائم.

رفضت الدائرة التمهيدية منح
صفة الضحية لمقدمي الطلبات
أ/004، 16-46، 54-61،
63، 71-80 لأنهم لم يظهروا
صلة باتهامات لوبانجا. وقد
تصاعدت مخاوف بين
المنظمات غير الحكومية حول
مستوى المعلومات المتاحة
لدى الوسطاء حول مساعدة
الضحايا في التقدم بطلبات عند
الأخذ في الاعتبار عدد
الطلبات التي لا تحتوي على
صلات بالاتهامات ضد
لوبانجا.

مشاركة مع إخفاء الهوية

كان أمام الدائرة التمهيدية 1
مهمة غير سهلة وهي أن

كي ترى ما إذا كانت هناك
صلة سببية بين الجرائم التي
ارتكبت تجاه الضحية
والاتهامات الموجهة للوبانجا.
ولن يستطيع أحد المشاركة إلا
إذا كان ضحية لتجنيد/ها
كطفل للقتال أو استخدامها/ها
كجندي، لأن هذه هي الجرائم
وحدها التي اتهم لوبانجا
بارتكابها.

كانت الدائرة التمهيدية قد
قررت في 20 أكتوبر أنها لن
تنظر في أي مزيد من الطلبات
من الضحايا قبل جلسة التأييد.
ومن بين 105 طلب جرى
النظر فيها حتى الآن لم يحصل
على صفة الضحية في قضية
لوبانجا سوى الضحايا أ/001،
3 و 105.¹

أما بالنسبة للآخرين الذين
تقدموا بطلبات فإنهم إما لم
يحصلوا على صفة الضحية
بسبب الافتقار للصلة
بالاتهامات الموجهة للوبانجا أو
بسبب صدور قرار بأن طلبهم

في هذه النشرة:

- * مستجدات المحكمة الجنائية
الدولية. 1
- * الحماية في دارفور 3
- * المشاركة بعد جوبا 5
- * انتهاك حقوق الضحايا في شمال
أوغندا 6
- * موضوعات الضحايا في ميزانية
عام 2007 7
- * نشاطات الأعضاء في الميدان. 8
- * الاعتصام في جمهورية أفريقيا
الوسطى. 9

مستجدات المحكمة الجنائية الدولية:
الضحايا يشاركون في جلسة محاكمة
لوبانجا الافتتاحية

من الذي يمكنه المشاركة حتى الآن؟

في 9 نوفمبر 2006 أحضر
توماس لوبانجا، الذي تتردد
المزاعم بأنه قائد حركة يو بي
سي (UPC) التي تنشط في
مقاطعة أيتوري شمال
جمهورية الكونغو
الديموقراطية، أمام الدائرة
التمهيدية 1 للمحكمة الجنائية
الدولية. وقد وجهت للوبانجا
اتهامات بتجنيد واستخدام
أطفال دون سن الخامسة عشر
من العمر، وسيتم تأييد
الاتهامات من جانب الدائرة
التمهيدية إذا وُجدت "أسباب
كافية للاعتقاد" بأن لوبانجا
مسئول عن هذه الجرائم.
وستسمر الجلسات لعدة أسابيع
حيث يعرض الادعاء أدلته
أولاً.

تقدم نحو 105 من الضحايا،
على الأقل، بطلبات للمشاركة
في قضية لوبانجا، وعلى وجه
الخصوص في هذه الجلسة
الافتتاحية الرئيسية. ولكن
الدائرة التمهيدية تحتاج لتقييم
كل ضحية متقدم/ة للمشاركة

² <http://www.icc->

[cpi.int/library/cases/ICC-01-04-01-06-172_French.pdf](http://www.icc-cpi.int/library/cases/ICC-01-04-01-06-172_French.pdf)

¹ <http://www.icc->

[cpi.int/library/cases/ICC-01-04-01-06-228_tEnglish.pdf](http://www.icc-cpi.int/library/cases/ICC-01-04-01-06-228_tEnglish.pdf)

توازن بين مشاركة الضحايا وحقوق لوبانجا في محاكمة عادلة. وفي 22 سبتمبر 2006 طرحت الدائرة مواصفات لمشاركة الضحايا "تتلاءم مع إخفاء الهوية".

حاليا، اعترفت الدائرة أن عدم إبراز هويات الضحايا للوبانجا ومحاميهم هو الإجراء الوحيد المتاح لحمايتهم. وقد شددت الدائرة على أهمية حماية الضحايا لكنها حذرت أيضا من اتهامات تصدر عن مصادر غير مكشوفة الهوية. وقد قررت الدائرة أن أ/001-3 و أ/10 5، بوصفهم أطراف "مخفية الهوية" في القضية، لا يمكنهم أن يضيفوا أي قدر من الوقائع للقضية. فالقضية ضد لوبانجا تتعلق فقط بـ"التجنيد الإلزامي أو الاستخدام للأطفال دون سن الخامسة عشر في معارك حربية" وبالتالي فإنه لا يمكن أن تصدر عنهم اتهامات إضافية.

أن مشاركة من تخفى هويتهم في هذا الطور تنحصر في الإطلاع على الوثائق العامة في ملف القضية وحضور الجلسات العلنية.

لكن الدائرة احتفظت بالحق في إحداث استثناءات لهذا المبدأ فأعلنت أن الضحايا يستطيعون الإدلاء بتصريحات في بداية ونهاية الجلسات التي يُدعون إليها وان الممثلين القانونيين للضحايا قد يلتمسون الإذن بالتدخل في الجلسات العلنية الخاصة بمرافعات التأكيد. وقد أضافت الدائرة التمهيدية أنها ستقرر حول كل إلتماس يتعلق بالتدخل على أساس كل قضية على حدة¹

أين الجرائم الجنديرية؟

سعت منظمة مبادرة المرأة لأجل العدالة الجنديرية أن تقدم مرافعة صديقة(مرافعة من

طرف ثالث دعماً لحقوق بعينها) تتعلق بتأييد اتهامات الدعوى. وقد رفضت الدائرة هذا الإلتماس بأن حددت أن القضية ضد لوبانجا تنحصر في "التجنيد والتجنيد الإلزامي واستخدام أطفال تحت سن الخامسة عشر في معارك حربية" فقط وأن طلب تقديم مرافعة صديقة ليس بذي صلة بالقضية بوصفها هذا.

أشارت الدائرة التمهيدية إلى أن موضوع المرافعة الصديقة كان يتعلق بالجرائم ذات الأساس الجندي التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنها حريصة على حقوق لوبانجا الذي يحق له الدفاع عن نفسه فيما يتعلق بجرائم وجهت له اتهامات حولها. أما طرح عناصر جديدة من الوقائع كتلك المقترحة في المرافعة الصديقة، خصوصا الرسالة التي تم تقديمها كملحق رقم 1، يجب تناولها كجزء من تحقيق مستمر حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية²

العون القانوني للجندي - الطفل السابق أ/105

في 20 أكتوبر منحت الدائرة التمهيدية صفة الضحية لمقدمة الطلب أ/105 والتي كانت قد تقدمت بطلب عن ابنها، الذي كان على صلة بمليشيا لوبانجا، حركة UPC. وأمرت الدائرة التمهيدية قلم المحكمة باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان أن يكون الممثل القانوني للضحية أ/105، مليونيري كاريني باييتا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حاضرا في جلسة تأييد الاتهام.

في يوم 3 نوفمبر لاحظ ديبير برييرا، رئيس قسم الضحايا والمحامين في قلم المحكمة أنه

طالما أن الضحية قاصر فمن المفترض أنه فقير وغير قادر على دفع نفقات التمثيل القانوني إلى أن يتم التحقيق في إمكانياته. وأشار برييرا إلى أنه وفقا لقواعد المحكمة فإن الضحية أو مجموعة الضحايا الذين لا يقدرون على دفع نفقات تمثيل قانوني عام اختارته المحكمة لهم يمكنهم الانتفاع من المساعدة القانونية. إن توفير الإمكانية لتمثيل قانوني واحد، في هذه الحالة، يبدو مبررا بشكل معقول وفقا لما يراه برييرا لأن مي. كاريني باييتا قد تقدم أيضا بأحد عشر طلبا آخر زعم أن لها صلة بالاتهامات الموجهة للوبانجا. وبالتالي فإن تمثيل الضحية أ/105 قد يتم دمجها في إطار تمثيل قانوني مشترك في تاريخ لاحق.

² http://www.icc-cpi.int/library/cases/ICC-01-04-01-06-480_English.pdf

¹ http://www.icc-cpi.int/library/cases/ICC-01-04-01-06-462_tEnglish.pdf

هل تهدد التحقيقات الضحايا في دارفور أم تحميهم؟ تصورات من نيالا، غرب دارفور



(سودان) عربة مدرعة تابعة للاتحاد الأفريقي في بلدة جيريديا جنوب دارفور بالسودان (24 فبراير 2006). تزايدت الهجمات ضد قوات حفظ السلام الأفريقية في دارفور بنسبة 900% منذ العام الماضي وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة

في معسكر (كلمة) الذي يقع خارج مدينة نيالا بغرب دارفور يحاول النازحون البقاء في معسكرات النازحين لأنهم قد يتعرضون للاعتقال في إحدى نقاط التفتيش العديدة أو عند حواجز الطرق على الطريق التي تديرها مليشيا الجنجويد.

2- هل في إمكان محققي المحكمة الجنائية الدولية أخذ إفادات أو جمع أدلة في دارفور دون أن يعرضوا الضحايا والشهود لخطر لا داعي له؟

لا يستطيع محققو المحكمة الجنائية الدولية أن يأخذوا إفادات في دارفور دون موافقة الحكومة. هذه نقطة هامة للغاية. وإذا تطرقت منظمات لذكر المحكمة الجنائية الدولية فان ذلك قد يقود إلى اعتقال عناصرها، وإذا اتصلت بأشخاص فقد تعرضهم، أيضاً، إلى الخطر.

لكن إذا سمحت الحكومة لمحققي المحكمة الجنائية الدولية بالقدوم إلى دارفور فإن الأمر سيكون حينذاك مختلف جداً. وإذا علمت المليشيات، على أرض الواقع، أن المحكمة الجنائية الدولية موجودة هنا بموافقة الحكومة فان الأمر سيكون مختلف عما هو عليه الآن، وسيكون ذلك أمراً عظيماً، وسيخلق أجواء مختلفة على أرض الواقع يكون لها أثر رادع. لكن، بالطبع، يتطلب الأمر أن تطلب المحكمة الجنائية الدولية ذلك أولاً كما يتطلب الأمر أن توافق الحكومة عليه.

3- ما هي أكثر الخطوات أهمية التي ينبغي اتخاذها لتوفير الحماية.

يقع على الحكومة واجب ضمان نزع سلاح الجنجويد

المعاملة لكن لم تنتج عنه حتى الآن خسائر في الأرواح (2). وقد دعت إلى "حضور واضح متزايد للمحكمة الجنائية الدولية في السودان كما تعتقد انه يمكن لاستراتيجيات يخطط لها بعناية أن تؤدي إلى إجراء تحقيقات على نحو فعال"، وقالت "أن حضور المحكمة على أرض الواقع سيساهم أيضاً بشكل هام في حضور نشط يزيد من مستوى الحماية التي يبصرها ويتمتع بها السكان في المناطق المتأثرة بالنزاع.

طرحت ريدريس أسئلة على أولئك الذين يعملون مع الضحايا كي يقدموا آرائهم حول الحوار الخاص بالموضوع:

1- ما هو الوضع فيما يتعلق بحماية الضحايا في دارفور؟

ليس هناك ما يشبه الحماية للضحايا فيعد اتفاقية دارفور للسلام التي تم التوقيع عليها في أبوجا (نيجيريا) في مايو 2006 توقع الناس أن يروا على أرض الواقع تغييراً ما لكن تواصل العنف. ليس هناك حماية مباشرة للضحايا. وقد تحول نحو مليوني نسمة إلى نازحين يعيشون في معسكرات بينما هناك نحو 200 ألف من الذين لجئوا إلى تشاد.

يقوم النازحون الذين يعيشون في معسكرات بحماية أنفسهم بطرق بدائية، فهم مثلاً لا يباحون معسكرات النازحين للذهاب إلى المدينة أو لجمع الحطب خوفاً من أن تستهدفهم قوات المتمردين على امتداد الطريق. فالمعسكرات تعتبر، نوعاً ما، آمنة لكن المليشيات تنشط خارج المعسكرات. لذلك فان النازحين يعتبرون في وضع ضعيف للغاية ويعيشون في وضع تحيط به المخاطر.

في يوليو من هذا العام قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن "عدم الأمان المستمر في دارفور يمنع إجراء تحقيقات فعالة داخل دارفور، خصوصاً على ضوء غياب نظام مستدام يؤدي وظيفته بكفاءة في مجال حماية الضحايا والشهود" (1)

لكن الدائرة التمهيدية الخاصة بدارفور طلبت من البروفيسور انطونيو كاسيسي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لويز آربور تقديم آرائهما حول التحقيقات وحماية الضحايا والمحافظة على الأدلة في دارفور. ويبدو أن الدائرة التمهيدية رقم 1 تبحث عن خبرات خاصة لأجل مجابهة تحدي أسلوب المدعي العام بعدم إجراء التحقيقات داخل دارفور.

قدمت لويز آربور تفاصيل كثيرة حول الكيفية التي يقوم بها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالمراقبة والتحقيق في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في العديد من محاور النزاع. وحلّ مكتبها مخاطر الانتقام ضد أولئك الذين يتواصلون مع المجتمع الدولي قائلاً أن الانتقام قد اتخذ، عموماً، شكل الاعتقال التعسفي والاحتجاز، كما اتخذ على نحو أقل شكل سوء

والمليشيات المسلحة الأخرى. وهذا يمثل جزءا من اتفاقية دارفور للسلام التي تم توقيعها في مايو. ويفترض عند ذاك أن يتم دمج المحاربين السابقين في الجيش الحكومي والشرطة كما يتم دعم آخرين عبر التعليم وبرنامج التدريب.

بعد ذلك تحتاج اتفاقية وقف إطلاق النار لأن توضع موضع التنفيذ. إن إحلال السلام هو الخطوة الأولى. وبدون أن يترسخ احترام إطلاق النار سيظل الناس يموتون.

يجب على الحكومة أيضا أن تمارس ضغوطها على تلك المجموعات التي لم توقع على اتفاقية دارفور للسلام كي توقع الآن عليها. يجب أن تأتي التبعات عملية ويجب أن تأتي قوات الأمم المتحدة لمراقبة تطبيق اتفاقية دارفور للسلام وتوفير الحماية، خصوصا للنازحين.

4- ما هو رد فعلكم على ملاحظات لويز آربور؟

إذا سمحت الحكومة للمدعي العام بالذهاب إلى دارفور فإن ما تقوله آربور سيكون حينذاك صحيحا. إن وجود المحققين سيمثل رادعا. ستكون هناك درجة ما من درجات الحماية. ولكن إذا رفضت الحكومة السماح بالوصول إلى هناك فإن موقف المدعي العام في تلك الحال سيكون مفهوما. سيكون وجود المحققين شأنا خطيرا وسيعرض وجودهم، بالطبع، الضحايا والشهود للفظائع هنا.

وبالنسبة لدور مكتب آربور هناك فرق كبير بين العمل في مكتبها وعمل المحققين. ربما، على مستوى الممارسة، قد تبدو عناصر العمل متماثلة لكنها مختلفة تماما على المستويين السياسي والرمزي.

إن لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تفويض مختلف مقارنة بالمدعي العام. وليئة الأمم المتحدة في السودان قسم خاص بحقوق

الإنسان يعمل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتقوم عناصر القسم بأخذ إفادات ومراقبة الوضع لإصدار تقارير لها أهمية سياسية فقط. أما محققو المحكمة الجنائية الدولية فإنهم يأخذون إفادات بهدف المقاضاة في محاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهذا يشمل عقوبات حقيقية وقد يقوم باستدعاء الضحايا الذين يقدمون أدلة للمحققين للإدلاء بشهاداتهم في محكمة جنائية شديدة الوطأة تستتبع عواقب حقيقية على حياتهم.

في العام الماضي سمح للمدعي العام بالذهاب إلى الخرطوم ولكي يصل إلى هناك كان يجب أن يحصل على إذن. وإذا وافقت الحكومة فإن ذلك قد يكون بمثابة معجزة. حينذاك يمكن للمحققين أن يذهبوا إلى دارفور وجمعوا الأدلة. وهذا لن يشكل خطرا في حالة حصول المحققين على إذن.

5- ما الذي يجب أن تفعله الأمم المتحدة لتعزيز الحماية؟

إن بعثة الأمم المتحدة في السودان تقوم بأداء عمل كبير. ولكن الجميع قلقون حول ماذا سيحدث بعد انتهاء تفويض الاتحاد الأفريقي المجدد الذي ينتهي خلال ثلاثة أشهر. أن للإتحاد الأفريقي بعض القوات هنا وهي غير كافية كما أن تفويضها بموجب اتفاقية دارفور للسلام انتهى في سبتمبر وقد تم تمديده الآن مؤقتا لمدة ثلاثة أشهر. ولكن هناك الكثير من المخاوف وعدم الأمان حول ما سيحدث بعد ذلك.

يجب، بالطبع، أن يسمح لقوات الأمم المتحدة بأن تأتي لحماية النازحين ويجب على الحكومة أن تسمح لها بذلك. وهذا سيغير من الوضع كثيرا.

6- ما الذي يجب على المحكمة الجنائية الدولية فعله لتعزيز الحماية؟

هناك حاجة حقيقية لحضور المحكمة الجنائية الدولية في السودان، خصوصا في دارفور. لكن ذلك لن يكون سهلا بسبب وجود العديد من العواقب كما نعلم. وحاليا يمكن تعزيز الحماية فقط عن طريق توفير معلومات أكثر باللغة العربية. فالناس ليس لديهم معلومات عن المحكمة الجنائية الدولية لذلك لا يشعرون بأنهم واثقون تجاهها. وهذا يجعل الإحساس بالحصانة من المليشيات أقوى كثيرا. لو تستطيع المحكمة أن تزود الناس على أرض الواقع ببعض المعلومات فإن ذلك سيسمح لهم بفهم ما تعنيه المحكمة الجنائية الدولية وما لا تعنيه، وقد يفهموا لماذا استغرق الأمر وقتا طويلا كهذا.

"طلب المدعي العام في العام الماضي أن يذهب إلى الخرطوم وسمح له بذلك. والآن يجب أن يأتي إلى هنا"

يحتاج الناس أن يعرفوا حدود المحكمة الجنائية الدولية، مثل أنها تركز على القادة الكبار. إن الجميع يتساءلون عما إذا كانت سترفع قضايا ضد "قائمة الـ52". ولدى الضحايا في المعسكرات توقعات هائلة، فهم يعتقدون أنهم إذا أتت المحكمة الجنائية الدولية فإنها ستستهدف كل أولئك الذين ارتكبوا جرائم. وهم يتصورون أن الزعماء المحليين الذين ارتكبوا الفظائع التي يتذكرونها هم الذين سيحاكمون.

وفقا للنقاشات مع النازحين فإن هناك صلة بين معلومات وفهم ما يحدث مع المحكمة الجنائية الدولية والإحساس بأنهم عاجلا أم آجلا سيكونون في أمان. ما زالت الجرائم ترتكب لذلك ليس هناك إحساس بالأمان بين الناس، ولكن معرفة وفهم المزيد من المحكمة الجنائية الدولية سيساعد.

الانتحار في المعسكرات فيما تتواصل محادثات جوبا لإحلال السلام ما فائدة المحكمة الجنائية الدولية للضحايا الأوغنديين؟

جوزيف أكونيو مانوبا

كلما أحاول الحديث معه يصير عنيفا. وكان دائما يقول لي أن الحياة صارت لا قيمة لها. لقد فقد والده خلال الحرب واختطف إخوته وأخواته الأربعة وعلمنا فيما بعد أنهم قتلوا جميعا. وذات صباح وجدته ميتا. لقد تجرع السم". وبالنسبة لأولئك الذين فقدوا أهلهم في الحرب وما زالت حياتهم تفتقر لأي مظهر من مظاهر الأمل في المستقبل فإن الوعود التي تقدم إليهم من المحكمة الجنائية الدولية والحكومة تواجه باللامبالاة أو بعدم الثقة. وإذا أخذنا في الاعتبار واقع أوضاع الضحايا فإنه يبدو، أن من غير المتصور، توقع أن يطرب هؤلاء الناس "للأغنية التي ترددها المحكمة الجنائية الدولية".

ينبغي على المحكمة الجنائية الدولية أن تعيد النظر في استراتيجيتها وهي كآلية للعدالة العالمية تحتاج لأن تتواءم مع واقع الضحايا وتتبنى إجراءً مشابهاً لمحكمة حقوق الإنسان تستطيع مثلا أن تولي اهتماما قضائيا لانتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي ترتكب في أوضاع تخضع لتحقيقاتها، وتسمح لصندوق دعم الضحايا بتوفير سبل انتصاف مؤقتة للضحايا مثل العلاج النفسي الذي ينتظر قرار المحكمة وجبر الأضرار الذي يأتي بعد ذلك.

قد يؤدي ذلك إلى بناء ثقة الضحايا في الإجراءات الطويلة للمحكمة الجنائية الدولية، ويظهر أن المحكمة موجودة لتوفير حاجات الضحايا وحقوقهم بأسلوب إنساني وليس كمؤسسة أجنبية يكون فيها الضحايا مجرد مشاركين على الورق، بعيدين ومنقطعين لا صلة لهم بها.



أعيد توطين نازحو شمال أوغندا الذين كانوا يعيشون في معسكرات تديرها الحكومة، أحيانا بالقوة، في مواجهة النزاعات الأهلية المستمرة.



سيت كانا، معسكر للنازحين في مقاطعة غولو شمالي أوغندا، أغسطس 2006. العديد من النازحين البالغ عددهم مليوني نسمة يعتمدون على العون الغذائي.

إن أغلبية الضحايا يجهلون المنافع التي يمكن أن تجلبها لهم المشاركة. وبموجب القانون المحلي الأوغندي فإنه لا توجد تدابير تمكن الضحايا من المشاركة في الإجراءات الجنائية للحصول على تعويض، كما أن مفهوم أن يشارك المرء كمدعي مدني، وهو المفهوم المعروف في مناطق اختصاص القانون المدني كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية جارة أوغندا، يعتبر مفهوما غريبا عن أوغندا.

ليس على المرء أن ينظر بعيدا كي يرى للضحايا حاجات شديدة الأهمية يمكن مجابتهها بنوع من جبر الأضرار.

ورد في مقالة نشرت مؤخرا في صحيفة أن ضحايا فظائع جيش الرب للمقاومة في شمالي أوغندا ينتحرون بمعدلات مرتفعة والسبب في ذلك يعود إلى "حالة من اليأس المطبق". وتحكي جانيث أتشيبيج التي كتبت مقالة "الانتحار في المعسكرات" عن كيف أن النازحين ينهون حياتهم في حالة من اليأس المطبق.

وذكرت جانيث أنها سافرت إلى معسكر أويري واستغرقت رحلتها ساعتين تقريبا من بلدة غولو، وأنها تحدثت مع أشخاص عديدين. وذكرت عن امرأة تحدثت معها أنها "حدثتني عن كيف فقدت ابنها الذي انتحر. كان ابنها قد فصل من المدرسة وهو في الصف السابع الابتدائي بسبب عدم تمكنه من دفع رسوم الدراسة". ونقلت جانيث عن المرأة قولها أن ابنها "صار في ذلك الحين شديد الإحباط في ما يتعلق بحياته في المعسكر وبدأ يحتمي الخمر. وكنت

تتخرط الحكومة الأوغندية حاليا في محادثات سلام مع جيش الرب للمقاومة. وقد قدم الرئيس الأوغندي موسيفيني حصانة شاملة لطاقم القيادة العليا لجيش الرب للمقاومة المتهمين في جرائم والذين يعسكرون الآن في حديقة جارامبا الوطنية (الركن الشمالي الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية) بشرط أن يدين جيش الرب للمقاومة التمرد ويلقي سلاحه.

أيد قطاع من السكان المحليين، خصوصا القيادة المحلية في المقاطعات الواقعة شمالي أوغندا، محادثات جوبا وطالبوا المحكمة الجنائية الدولية بالتخلي عن جهودها بتنفيذ أوامرها الخاصة بالاعتقال كي تمنح لإحلال السلام فرصة النجاح. وإذا أخذنا في الاعتبار طول أمد النزاع والفظائع التي ارتكبتها الطرفان أثناء تأججه فان صفقة سلام دائم ستجد أكثر من مجرد الترحيب من أي شخص، سواء كان ضحية أو مشارك في تجربة الضحايا خلال العشرين عاما الأخيرة.

لكن السؤال الذي يجب طرحه، في حالة أن تفقد المفاوضات إلى الوصول إلى سلام في المنطقة، هو هل ستعتبر المحكمة الجنائية الدولية عاملا محتملا في افتقار الضحايا الكامل للاهتمام في المشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بسبب الاعتبارات الأكثر إلحاحاً للمشكلات الواقعية المتعلقة بقذارة وفقر المعسكرات.

إن اتفاق سلام بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة لا يلغي التزامات أوغندا بموجب القانون الدولي والتزاماتها كطرف في قانون روما الأساسي. وما زال من الواجب والحكمة أن يتم في طور لاحق اعتقال جوزيف كوني، قائد المتمردين، وزملاءه المتهمين بارتكاب جرائم، لكي يقدموا للمحاكمة.

تعرضت المحكمة الجنائية الدولية لانتقادات شديدة لفشلها في أن يكون لها برنامج متقن الإعداد مما أدى إلى أنه، في وقت كتابة هذا المقال، لا يوجد أي مقدم طلب يوغندي كضحية حائز على صفة "ضحية" كي يمكنها المشاركة في إجراءات المحكمة بالرغم من حقيقة أن التحقيق في أوغندا كان قد افتتح منذ 29 يوليو 2004.

انتهاكات حقوق الضحايا اجبار مُختطفين سابقين على لقاء كوني في الغابة

بالذهاب إلى جوبا بذريعة العودة إلى ابنها الذي كانت قد تركته في الغابة. لكنها لم تكن راغبة في الذهاب. ولذلك السبب أخذت رهينة وحرمت من فرصة أن ترى أبناءها.

بعد زيارة المنظمة للأطفال الآخرين بدا واضحا أن هناك شح في الطعام المخصص لغذائهم. لقد تركوا مع أقارب لا يستطيعون رعايتهم إلا بصعوبة، ولم يتم أي شخص بان يشرح لهم ماذا يحدث. وليس من الواضح لديهم السبب الذي دفع أمهاتهم لتركهم ومتى سيعدن إليهم.

أوصت منظمة غولو لدعم الأطفال بتوفير إمدادات غذائية وغيرها من المواد الرئيسية فوراً وذلك لدعم الأطفال خلال فترة غياب أمهاتهم. وفوق ذلك فإن المنظمة طالبت بأن يدعم الأطفال في المناطق التي يقيمون فيها بدلا من إعادتهم إلى مركز استقبال المنظمة.



امرأة تعد طعاما لبيعه في سبيت كانا، وهو معسكر للنازحين، يعاني من الاكتظاظ، في مقاطعة غولو شمال أوغندا في أغسطس 2006. ويعتمد العديد من نازحي أوغندا البالغ عددهم مليوني نسمة على العون الغذائي*

وأخيرا فإن المنظمة دعت الأقارب والمهتمين بالمتابعة فيما يتعلق بالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق هؤلاء الأمهات الشابات في الحرية بالإضافة إلى حقهن في الحماية من التعرض لصدمات نفسية لاحقة والحماية من إعادة استعبادهن نتيجة لمشاركتهن القسرية في فريق بناء الثقة.

"بناء الثقة" للتأكد من أحوالهن الصحية. وقد اكتشف أفراد طاقم موظفي المنظمة أنهم كن يقبعن منزويات في ركن غرفة انتظار صغيرة بينما كان أقرباء القادة في الجزء الآخر من الغرفة. وبعد تبادل كلمات قليلة أتضح أنهم قد أجبرن، ضد رغبتهم، على العودة إلى الغابة لمقابلة كوني.

كانت إحداهن قد أخذت رهينة في فندقين مختلفين لليلتين قبل المغادرة لأنها أظهرت "عدم الاهتمام" بالذهاب إلى جوبا. كانت تود أن ترى طفلها قبل أن تغادر لكن طلبها رفض.

قال أفراد أسر هذه النسوة أنهم ليسوا ضد عملية السلام وإنما يريدون أن يفطن فريق بناء الثقة إلى أنه ينتهك حقوق النساء، ويجب أن يضع أطفالهن في الاعتبار. ليس هناك مبرر لاستخدام البشر كأدوات في صفقة مساومة من أجل السلام وليس هناك سبب لتعريض سلامتهم للخطر.

إن النساء الشابات لم يحرمن فقط من العفو وحماية الحكومة التي يمنحها الدستور وإنما أجبرن أيضا على ترك أطفالهن، الذين هم في سن المدرسة، وراءهن. لم يكن هناك طعام كاف لإطعام الأطفال الذين تركوا وليس هناك مئونة كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية في حالة المرض. وتعتبر هؤلاء الأمهات الكافلات الوحيدات لأطفالهن كما يعتبر غيابهن عن المنزل بمثابة عدم وجود ضمان بأن الأطفال سينالون الرعاية التي يحتاجون لها.

قام موظفو منظمة غولو لدعم الأطفال بزيارة أطفال وأسرى الفتيات للتحقق من الوضع. كان والد إحدى الرهائن قلقا على سلامتها. لقد كانت تحت الرقابة الحكومية منذ أن قبض عليها على الحدود الأوغندية - السودانية. وقد سعوا لإقناعها

في يوليو 2006 حدثت انعطافة في الكفاح لأجل السلام في شمال أوغندا نحو الأسوأ. فقد أجبر أعضاء فريق بناء الثقة الأوغندي أربع فتيات كن قد اختطفن بشكل وحشي بواسطة جيش الرب للمقاومة على العودة إلى الغابة لأجل التوسل لجوزيف كوني وقادة جيشه لإنهاء النزاع الذي ظل يستشري في المنطقة لعقدين من السنوات.

خلال فترة الأسر، كانت هؤلاء المختطفات يُعاملن كـ"زوجات" أو رقيق جنسي لكوني قائد جيش الرب للمقاومة. وزعم فريق "بناء الثقة" أنه يستخدم هؤلاء النسوة كأداة للسلام لأجل بناء الثقة مع الثوار.



المتحدث الرسمي السابق لجيش الرب للمقاومة غولو (في الوسط) و "زوجات" كوني يصعدون إلى طائرة في غولو

إن منظمة غولو لدعم الأطفال، بوصفها منظمة تعمل على حماية حقوق المختطفين السابقين قد نشطت في كشف هذا الانتهاك لحقوق الضحايا. لقد مرت النساء الأربعة بمركز استقبال منظمة غولو لدعم الأطفال بعد إنقاذهن من الأسر الذي استمر لمدة 10 سنوات.

سعى طاقم موظفي المنظمة لمقابلة هؤلاء النسوة قبل سفرهن مع فريق



اجتماع بكامل العضوية في جلسة للدول الأطراف في لاهاي، من يوم 28 نوفمبر حتى 3 ديسمبر

لكن، هناك بعض الموضوعات التي تستدعي الاهتمام فيما يتعلق بمسودة الميزانية. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن هناك ثمة موارد غير كافية لوحدة النوع (الجندر) والأطفال التابعة لمكتب المدعي العام كي تحقق تفويضها الهام بتوفير عمليات تقييم تسبق إجراء المقابلات والمساعدة للضحايا والشهود خلال التحقيقات. وقد دعا فريق ميزانية التحالف المحكمة لتقديم تقارير علنية تقدم فيها إحصائيات حول عدد الموظفين الحاليين فيما يتعلق بعدد عمليات التقييم السابقة للتحقيقات والمقابلات التي تجري بالإضافة إلى إحصائيات عن عمل "جدول خدمة خبراءها في علم النفس".

حث فريق ميزانية التحالف على تحقيق وضوح أكبر في الموارد المتاحة للتمثيل القانوني للضحايا ودور مكتب المحكمة للمستشارين القانونيين العموميين للضحايا في تنظيم تمثيل الضحايا. التقى فريق ميزانية تحالف المحكمة الجنائية الدولية بلجنة الميزانية والمال في اليوم الأول من جلستهم التي عقدت خلال الفترة 9-13 أكتوبر وهو ينتظر الآن صدور تقرير لجنة الميزانية والمال الذي سيقدم توصياته لاجتماع الدول الأطراف. وتوحي التقارير الأولية بأن لجنة الميزانية والمال ستوصي بإجراء استقطاعات كبيرة في ميزانية التواصل التي شهدت زيادة 1.2 مليون يورو.

ينعقد في لاهاي كل شهر أكتوبر من العام. وقد أصدرت المحكمة في أغسطس 2006 ميزانيتها المقترحة لعام 2007¹. وقام فريق التحالف بتحليل الميزانية كلها وأصدر تعليقا تضمن توصيات إلى لجنة الميزانية والمال. ومن ناحية إجمالية هناك الكثير الذي يستحق الترحيب فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالضحايا في ميزانية 2007.

هناك زيادة هامة بنحو 1.2 مليون يورو لأغراض التواصل. وقد حددت استراتيجية المحكمة للتواصل والتي صدرت في 29 سبتمبر 2006 أن يستخدم جزء من هذه الموارد الجديدة لتطوير مواد وتجنيد موظفين ميدانيين للقيام بمبادرات خاصة بالتواصل مع الضحايا². ولكن بينما يتم الترحيب باستراتيجية المحكمة في مجال التواصل وزيادة الميزانية فإن المشاورات مع المنظمات غير الحكومية حول استراتيجية الميزانية المقترحة لا يمكن أن تجري، للأسف، قبل أن تصدر الميزانية. وللتحالف فريق اتصالات يحل الاستراتيجية ويخطط لإصدار توصيات للمحكمة حول الكيفية التي يمكن بها إجراء المزيد من التحسينات.

هناك، أيضا، زيادة هامة في موارد وحدة الضحايا والشهود وتوجه النية لاستخدام زيادة الموارد في تعزيز الحماية والدعم للأوضاع الحالية³ بالإضافة إلى تلبية مطالب حماية ودعم الشهود في محاكمة توماس لوبانجا التي حدد لها في البداية أن تبدأ في مارس 2007. وتغطي الزيادة أيضا موارد جديدة للحماية والدعم لتحقيق رابع أشارت المحكمة إلى أنه سيدشن في 2007.

منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002 تابعت المنظمات غير الحكومية عملية الميزانية عن كثب مدركة أن الموارد تمثل عنصرا أساسيا في التنفيذ الفعال للتفويض التدمي لشئون الضحايا الذي وضعه قانون روما الأساسي. لقد أنشأ تحالف المحكمة الجنائية الدولية فريقا مكلفا بشكل خاص بالتحليل والضغط في شأن الميزانية والشئون المالية. وقد صار العديد من أعضاء مجموعة العمل الخاصة بحقوق الضحايا أعضاء في فريق ميزانية التحالف. أعطى فريق ميزانية التحالف أولوية خاصة لكفالة موارد فعالة لتحقيق الاحترام والكرامة والحماية والدعم الذي يستحقه الضحايا كما يبينه قانون روما الأساسي وقواعده. وعمليا، ركزت المنظمات غير الحكومية على الحاجة لكفالة استراتيجية تواصل وذلك للتمكن من الوصول إلى الضحايا. وقد تم التشديد على أهمية موارد توفير حماية ملائمة ودعم للضحايا والشهود بالإضافة إلى الموارد الخاصة بالتمثيل القانوني والموارد الخاصة بسكرتارية صندوق دعم الضحايا.

هناك ثلاثة أطوار هامة في عملية الميزانية تحتاج إلى اتخاذ خطوات من جانب فريق الميزانية في تحالف المحكمة الجنائية الدولية. أولا، هناك حاجة للتزويد بمعلومات خلال فترة إعداد مسودة الميزانية المقترحة لضمان أن يتم تضمين كل الموارد الضرورية قبل تسليم مسودة الميزانية للجنة الميزانية والمال (CBF). وفي هذا الخصوص التقت المنظمات غير الحكومية بالمحكمة في شهر مايو المنصرم وتقدمت بتوصيات محددة. وشددت المنظمات غير الحكومية، على وجه التحديد، على الحاجة لاستثمار أكبر كثيرا في مجال التواصل لأجل تنوير السكان المتأثرين فيما يتعلق بعمل المحكمة وحقوق الضحايا. وقد شدد الفريق أيضا على الحاجة لمزيد من الموارد المتعلقة بالعمل الميداني الخاص بحماية الضحايا ودعمهم بالإضافة إلى التمثيل القانوني للضحايا.

يبدأ الطور الثاني من النشاط العملي حينما تصدر الميزانية المقترحة وتتضمن الفترة التي تستمر حتى اجتماع لجنة الميزانية والمال الذي

¹ الميزانية المقترحة لعام 2007

http://www.icc-cpi.int/library/asp/ICC-ASP-5-9_English.pdf

² للاطلاع على استراتيجية المحكمة

للتواصل انظر : http://www.icc-cpi.int/library/asp/ICC-ASP-5-12_English.pdf

³ جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا ودارفور بالسودان.

التدريب لمساعدة أشخاص تعرضوا لصدمات نفسية في مدينة نيالا بغرب دارفور ، السودان



وقائع جلسات ورشة التدريب الطبي- القانوني التي نظمت تحت عنوان: "المساعدة الأشخاص الذين تعرضوا لصدمات نفسية من خلال بروتوكول اسطنبول في دارفور". نظم الورشة مركز أمل للعلاج وإعادة التأهيل ومنظمة أطباء لحقوق الانسان بالمشاركة مع ريدريس والتعاون مع مفوضية الشؤون الانسانية. وعقدت الورشة في نيالا بالسودان من 15-17 يوليو 2006.

تمثيل دور بواسطة مشاركين خلال ورشة العمل التي نظمت تحت عنوان: " مساعدة الأشخاص الذين تعرضوا لصدمات نفسية من خلال بروتوكول اسطنبول في دار فور" يظهر أحد ضحايا الاغتصاب يفحص بواسطة طبيب في حضور موظفي خدمات اجتماعية

التدريب القانوني والسيكولوجي وكلاء قانونيين، كنشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية



مشاركون في دورة دراسية خلال الفترة من 2-6 أكتوبر 2006 نظمتها منظمة محامون بلا حدود وانتفع بها 100 من الوكلاء القانونيين من 12 منطقة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. يركز برنامج التدريب، الذي بدأ في سبتمبر 2005 وينتهي في أكتوبر 2007 على المساعدة القانونية للضحايا والدفاع عن أولئك المتهمين في جرائم دولية



تطوير العدالة والمصالحة في شمال أوغندا مع المجتمعات القائمة على أسس دينية



في أبريل وسبتمبر 2006 تولى مركز العدالة والمصالحة إجراء تدريب في شمال وشمال شرق أوغندا. واستند التدريب على دليل تم إعداده بواسطة شبكة الإيمان والأخلاق حول المحكمة الجنائية الدولية للمجتمعات الأفريقية القائمة على أسس دينية حول "تطوير العدالة والمصالحة في علاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية". وقدم المشاركون في التدريب من خلفيات ومنظمات دينية عديدة. والدليل متوفر الآن على الموقع



<http://www.cjr.nl>

منسيون وموسومون بالوصمات التحويل إلى ضحية بشكل مضاعف في جمهورية أفريقيا الوسطى

في 22 ديسمبر 2004 أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى جرائم ارتكبت داخل أراضيها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتقع هذه الجرائم في إطار الولاية القضائية للمحكمة، وهي جرائم كانت قد ارتكبت على أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى في 1 يوليو 2002.

بناء على ذلك فعلت جمهورية أفريقيا الوسطى قرار محكمة استئنافها الصادر في 16 ديسمبر 2004 والذي توصل إلى أن محاكم جمهورية أفريقيا الوسطى غير قادرة على القيام بتحقيقات فعالة في هذه الجرائم وأن للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص قضائي يسمح لها بالنظر فيها. وقد دفع هذا التقرير الرسمي الفيدرالية الدولية لبرنامج العدالة والمنظمة التابعة له برنامج أفريقيا الوسطى للعدالة الدولية أن يوفر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية موردا منتظما للمعلومات.

إن الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع المسلح خلال الفترة 2002-2003 والذي انتهى بانقلاب قام به الرئيس الحالي بوزيزيه، بما في ذلك الإعدامات الفورية والاعتصام بشكل منظم وعلى نطاق واسع بالإضافة لإعمال السلب والنهب. إن حقيقة أن هذه الجرائم قد مرت دون أن ينال مرتكبوها العقاب وأن الدولة غير قادرة على محاكمتها توفر الصفة الضرورية بالنسبة لوضع جمهورية أفريقيا الوسطى التي تجعل هذه الجرائم تحظى بمقبولية النظر فيها أمام المحكمة الجنائية الدولية¹ في اليوم التالي للانقلاب استهل بوزيزيه إجراءات قضائية ضد الرئيس السابق باتاسيه والمتواطئين معه، الذين من بينهم جان - بيير بامبا المرشح للرئاسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة وعبدالله مسكين وغيرهم. وتميزت هذه الإجراءات بالافتقار للأدلة والنزاهة لكنها انتهت بالقرار المذكور أعلاه الصادر من بانقي(عاصمة أفريقيا الوسطى) للاستئناف عن الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المزعومة.

طرح صمت المحكمة الجنائية الدولية أسئلة عديدة. لقد مرت ثلاث سنوات ونصف منذ البلاغات الأولى لفيدرالية العدالة الدولية، وتحديد أكثر مرت سنتان تقريبا على إحالة جمهورية أفريقيا الوسطى للجرائم المزعومة. إن تردد المدعي العام في فتح تحقيق بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى والتحليل شديد الدقة الذي أجراه للأوضاع، أولا على أساس المادة 15 ثم على أساس المادة 14، يظهر تعاضاً صارخاً مع المعالجة السريعة للأوضاع الأوغندية والكونغولية والسودانية. ويتبدى هذا التعارض بشكل خاص، باعتبار أن كل عناصر إقامة الاختصاص هي شديدة الوضوح، وأن المفاوضات حول التعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قد بلغت درجة عالية. وقد تولت المحكمة رسمياً النظر في الموضوع وأوكلته إلى الدائرة التمهيدية رقم 3. ويجري الإعداد لإنفاذ تشريع خاص بأفريقيا الوسطى كما تجري أيضاً عملية المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالمزايا والحصانات الخاصة بالمحكمة. إن الضحايا الذين تخلت عنهم عدالة بلادهم، خصوصا ضحايا العنف الجنسي، يعانون من أذى مضاعف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهم يعانون حقيقة من الوصمة والتمييز الذي يلاقونه من المجتمع المدني نتيجة لوضعهم الجسدي والاجتماعي والاقتصادي اليأس من ناحية واللامبالاة الكاملة من المجتمع الدولي من الناحية الأخرى.

لقد استخدم الاعتصام بشكل منهجي كسلاح في الحرب خلال النزاع الذي وقع خلال الفترة 2002-2003. وقد استخدم الاعتصام ضد النساء والأطفال والرجال والقادة المحليين في القرى، وكان استخدامه يجري دائما على نحو علني، وكثيراً ما تمارسه مجموعات. وفوق ذلك فإن الاعتصام قاد إلى تخريب القرى. وكثيراً ما يحمل الضحايا فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV). وبسبب الافتقار إلى الإمكانيات الطبية وإلى عمليات التوعية فإن العديدين لا يبدون أن يفحصوا. وتشير العديد من الشهادات التي جمعتها فيدرالية برنامج العدالة الدولية إلى أن ضحايا الاعتصام يواجهون بعدم القبول من أسرهم كما يواجهون رفض مدرء المدارس تسجيل الأطفال في المدارس. ويطلق على الصبيان الصغار الذين تعرضوا للاعتصام اسم "زوجات البانيامولينجا"، والبانيامولينجا تشير إلى مجموعة جان-بيير بيمبا الكونغولية المتمردة التي يُزعم أنها مسؤولة عن ارتكاب العديد من عمليات الاعتصام. وقد صار الاعتصام سهل الوقوع لدرجة أن ضحايا السرقة والسطو يواجهون هم أيضاً الاعتصام.

ومن أجل مكافحة الوصمة والعزلة وجد الضحايا الشجاعة الكافية لتنظيم أنفسهم للسعي من أجل العدالة الدولية. وقد أنشأوا منظمة للتعاطف والتنمية للأسر التي تعيش حالات ضيق. وبالرغم من أن القائمين على أمر هذه المنظمة أنفسهم من ضحايا عمليات المضايقة والإكراه فإنهم يتولون وحدهم توفير الدعم المادي والنفسي والتعليمي.

على مرأى من الدمار الذي تحدثه الحصانة في هذه البلاد، والإهمال الواضح للمجتمع الدولي، ظل يتأجج نزاع جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نهاية عام 2005. ففي شمال غرب البلاد يتصادم جيش جمهورية أفريقيا الوسطى مع الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية الذي يُزعم أنه يتمتع بتأييد الرئيس السابق باتاسيه الذي أُطيح به في عام 2003. وينخرط جيش جمهورية أفريقيا الوسطى في شمال شرق البلاد في معارك ضد متمردين من البلاد وضد متمردين شاذيين يحصلون على الدعم جزئياً من السودان وجزئياً من مرتكبي فظائع عام 2003. وقد ذكرت مصادر موثوق بها مؤخراً وقوع هجمات في العاصمة بانقي.

من المفيد ملاحظة أن أولئك المسؤولين عن ارتكاب معظم الفظائع في 2002-2003 هم المسؤولون أيضاً، وبقدر كبير، عن هذا النزاع الحالي. إن الفشل في عدم التدخل في وقت مبكر ربما يعني أن فرصة تحاشي تصاعد النزاع قد ضاعت. ويجب على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يفتح تحقيقاً دون مزيد من الإرجاء لأجل الملاحقة القضائية في جرائم ارتكبت في 2002-2003، وتلك التي ظلت ترتكب أيضاً منذ عام 2005 وحتى الآن.

RCA Oubliées et stigmatisées : la double peine des victimes de crimes internationaux », ¹
http://www.fidh.org/article.php3?id_article=3707

For information please contact Mariana Goetz -
mariana@redress.org
The REDRESS Trust
3rd Floor, 87 Vauxhall Walk
London SE11 5HU
Tel: +44 (0)207 793 1777 Fax: +44 (0)207 793 1719
www.vrws.nrs

منظمة العفو الدولية، مركز العدالة والمصالحة، التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان أولاً، مراقبة حقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الجمعية الدولية للدراسات النفسية، جستي إيت باكس، المؤسسة الطبية للعناية بضغط جراح التعذيب، برلمانيو النشاط العالمي، ريدريس، المبادرات النسائية للعدالة الجنديرية.

ريدريس تبدي خالص الإمتنان الي مؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر